المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: العامل الكردي في العلاقات العراقية – الإيرانية (دراسة تحليلية)
اسم الكاتب: م. حسين مصطفى احمد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/2101
تاريخ الاسترداد: 2025/05/05 12:30 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

العامل الكردي في العلاقات العراقية – الإيرانية
((دراسة تحليلية))

المدرس

حسين مصطفى احمد(*)

المقدمة :

يعد العامل الكردي من العوامل المؤثرة في توتر العلاقة بين العراق وإيران ، لأنه العامل القابل للانفجار ، وهو الوسيلة الجاهزة لتصفية الحسابات وإدارة المنازعات والحروب ، حتى وان كان السبب غير متعلق أصلاً بالكرد .

إن الوجود الكردي على جانبي الحدود المشتركة بين العراق وإيران ، دوماً مثار قلق للبلدين ومحوراً للفعل السياسي السلبي في إطار العلاقات المتبادلة ، والتدليل على ذلك ما تقوم به إيران من اختراقات متتالية للأراضي العراقية لشن غارات على إقليم كردستان العراق تحت دعاوي مطاردة الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني ، وهو ما تسبب بعض التوتر في العلاقات العراقية – الإيرانية ، الأمر الذي يبدو سببا كافيا يدفع الباحثين الى الخوض في الموضوع وتحديد ابعاده المختلفة .

أهمية البحث :

إن اختيار العامل الكردي من بين القضايا الكثيرة والمؤثرة في العلاقات العراقية الإيرانية ، تعود أهميته الى النقاط الآتية :-

-- الشعب الكردي يعيش في إقليم حساس جيوبوليتكياً وله أهمية كبيرة بسبب حجم الوجود القومي الكردي في كل من العراق وإيران، ولاختلاف سياسات كل منها في معالجة الحقوق القومية للكرد .

- إن المسألة الكردية ليست مصطنعة ولا هينة الشأن أو صغيرة الحجم ، ولا زالت حية ومستمرة في هيئة حركات وأحزاب منظمة على درجة عالية من الكفاءة والقدرة السياسية والتعبئة العسكرية والجماهيرية في وجه تلك الحكومات ، التي لم تتمكن لحد ألان من استيعاب الحقوق المشروعة للشعب الكردي ، ووضعها في اطر دستورية والالتزام بها .

هدف البحث :

يهدف البحث إلى بيان التأثير الذي تركه العامل الكردي على العلاقات بين البلدين (العراق وإيران) ، إذ لا استقرار للمنطقة دون إيجاد حل شامل للمسألة الكردية .

مشكلة البحث :

ان العلاقات بين العراق وإيران تتأثر بالكثير من العوامل ، ولعل ابرز تلك العوامل ((**العامل الكردي**)) .

ويمكن إجمال مشكلة البحث في الأسئلة الآتية :

- ما موقع المسألة الكردية من الصراع بين العراق وإيران ؟
- ما مدى اثر المسألة الكردية على عقد اتفاقية الجزائر عام)) . (
- ما دور الكرد في الحرب العراقية – الإيرانية ؟
- ما أثر العامل الكردي في حربي الخليج الثانية والثالثة ؟
- ما مستقبل العلاقات العراقية – الايرانية في ضوء العامل الكردي ؟

فرضية البحث :

(*) **كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين**

ينطلق البحث من فرضية فحواها ان العامل الكردي من العوامل المؤثرة في العلاقات العراقية – الايرانية ، لارتباطها الوثيق بالامن القومي لشعوب المنطقة بأكملها ، لأنه يعين صانع القرار على التعامل الصحيح مع مشكلات القوميات وحقوقها ، بدل من ان تتحول الى بؤرة استنزاف داخلي وتوتر خارجي ومدخل للتدخلات الاجنبية الاقليمية والدولية في منطقة لا تحتمل المزيد من التدخل الخارجي .

منهجية البحث :

يستعين البحث بالمنهج التاريخي ((Historical Approach)) والمنهج النظمي ((Systemical Approach)) لطبيعة الموضوع الذي يجمع في سرد الاحداث التاريخية وتحليلها سياسياً وبيان ترابطها وعلاقتها بالموضوع الاصلي المبحوث عنه ، والسعي لبلورة رؤية واضحة عنه تؤدي الى وضعه في اطار علمي ، فضلاً عن المنهج المقارن لمقتضيات الضرورة في الموضوع المبحوث عنه ، وفي ضوء هذه المنهجية تحددت هيكلية البحث في المحاور الاتية :

المحور الأول : نظرة عامة على جذور ومضامين الصراع في العلاقات العراقية – الايرانية

تاريخياً ، لم تستقر العلاقات العراقية – الايرانية على وتيرة واحدة ، انما اتسمت بالصراع تارة، وتارة اخرى بالتعاون ، الا ان الملفت للانتباه ، ان الصراع العراقي الايراني ليس وليدة احداث انية فحسب ، بل قديم ترجع جذوره الى الصراع الفارسي – العثماني ، قبل تكوين دولة العراق الحديثة عام .

وكثيراً ما اخذت حدة الصراع بين البلدين ابعاداً ايديولوجية ومذهبية وطائفية (تسيس المذهب) وقومية ، لان الفرس يمثلون المذهب الشيعي الاثنا عشري في شكله المغالي ، والعثمانيون يمثلون المذهب السني الحنفي ، وكان العراق قد خضع للاحتلالين الفارسي – العثماني قرابة اربعة قرون ، وقد مارست هاتين الامبراطوريتين الورقة الطائفية لجر الشعب العراقي الى اتون الحروب الطائفية الدينية وجعل ارضه ساحة لهذه الحروب بادعاء العثمانيين انهم حماة السنة ، وادعاء الفرس بأنهم حماة الشيعة[1]، ولا شك ان العامل الطائفي كان له انعكاساته على العلاقة بين الدولتين ، فضلاً عن العامل القومي لاحقاً ، المتمثل في القومية العربية وفكرة (بان ايرانيزم) الايرانية ، التي روج لها الشاه اعتماداً على مقولة ان الفرس والكرد من الشعوب الارية ، وقد لقب نفسه (اريامهر) أي شمس الشعب الاري ، كي يضفي شرعيته على قيادته للشعوب الايرانية .

لقد اسهمت مظاهر عدة في توتر العلاقات العراقية – الايرانية ، لوجود قضايا خلافية ذات ابعاد تاريخية وجغرافية وقومية غير محسومة ، انتهت الى تقاطعات سياسية واهمها :

-- الرغبة التوسعية وارادة السيطرة وامتلاك المزيد من القوة ، وطرح الدولتين نفسيهما قوة اقليمية مهيمنة على المنطقة ، اذ لم تخف ايران في سياساتها الخارجية طموحاتها الاقليمية ، وقد احتوت سياساتها على بعدين : قومي – اري ، ومذهبي – شيعي ، استخدمتهما لضبط الدولة داخلياً ، ولضمان وجود جيوب لها في المحيط

---

[1] **اعلن عن تكوين العراق بفعل جهود ادارتين كولنياليتين ، الاولى : دولة التحديث العثماني التي تبلورت بعد التنظيمات ودستور تركيا الفتاة عام ، والثانية : الانتداب البريطاني في نيسان ، ولعل اصدق وصف ما اطلق عليه الكتاب (بناء انكليزي ذو وجه عربي) دولة عراقية الشكل بريطانية المضمون ، للمزيد من التفصيل ينظر : سامي زبيدة ، صعود وانهيار المجتمع المدني في العراق ، عن كتاب المجتمع العراقي – حفريات سوسيولوجية في الاثنيات والطوائف والاديان ، بغداد – بيروت : معهد الدراسات الاستراتيجية ، : ، وقارن : علي مردي السوداني ، قضايا واحداث من تاريخ العراق المعاصر ، بغداد : بلا : : ، وقارن : غانم محمد الحفو وعبد الفتاح البوتاني ، الكرد والاحداث الوطنية في العراق خلال العهد الملكي – ، دمشق : دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع ، : .**

[2] **للتفصيل عن التشيع الايراني والتسنن التركي العثماني وتجاذبات النزعة العراقية الخالصة ينظر: خالد محمد العبيدي ، العراق والصراع الحضاري ، بغداد : مؤسسة المختار للطباعة والترجمة والنشر ، – ، وقارن : عبد الامير محسن ، العنف في العراق ... سياسي لا طائفي ، الرأي الاخر ، العدد (() ، الجامعة المستنصرية : كلية العلوم السياسية ، ... . .**

[3] **سعد ناجي جواد ، دراسات في الحركة القومية الكردية ، بيروت : دار العلوم ، . . : .**

العربي لتعزيز تلك الطموحات ، كما نلمسه في حالة العراق قبل العام – ، الذي سعى ان يكون قوة اقليمية ليس في النظام الخليجي فحسب ، بل في عموم النظام الاقليمي العربي ، وربما كانت هذه الطموحات دافعاً وراء غزو الكويت .

- النزاع حول المنافذ الحدودية الاستراتيجية ، وامثلتها ملكية شط العرب ، وهو الامر الذي ما زال يحول حتى اللحظة دون التطبيع الكامل لحركة الملاحة البحرية والنهرية فيه ، وقد اقترن النزاع نسبياً بالسلوك الايراني الذي اتجه نحو قطع مياه نهري الكارون والكرخة وغيرهما عن العراق بعد العام – ، والتي تصب في شط العرب .
- الخلاف حول السيطرة على منطقة الخليج العربي ، ومعارضة العراق للنظرة التوسعية الايرانية في المنطقة واحتلالها لجزر ابو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى عند مدخل الخليج العربي في . تشرين الثاني – ، ولادعاءاتها في البحرين ، وقد قوبلت اجراءات الشاه بحملة اعلامية ودبلوماسية من الجانب العراقي .
- .– الصراع القومي حول اقليم عربستان ، الذي اغلب سكانه من العرب ، اذ كان الاقليم عربياً غير خاضع لسلطة اقليمية ، حتى معاهدة ارضروم الثانية لترسيم الحدود عام – بين الدولة العثمانية والدولة الفارسية ، اذ اعطت المعاهدة السليمانية للدولة العثمانية واعطت الاحواز للدولة الفارسية ، وفي اتفاقية الحدود لعامي – – التي اعترفت الدولة العثمانية بالحدود الفارسية حتى الساحل الشرقي لشط العرب ، ولكن دون ان ترسمه باعمدة ودعامات بسبب نتائج الحرب العالمية الاولى ، ومع بداية القرن العشرين بدأت السلطات الفارسية بتغيير جانب من تركيبته بعد اكتشاف النفط في الاقليم ، وقدوم التكنوقراط من الفرس للاقليم ، وقد جرد العرب في اقليم الاحواز من حق تنظيم انفسهم سياسياً ، وما تزال ايران مستمرة في فرض سيادتها على هذا الاقليم ، الذي يعرف حالياً بـ (خوزستان) ، وقد طلب بعض المسؤولين العراقيين تحرر عرب الاحواز من الحكم الايراني[].
- .– العامل المذهبي والطائفي : لقد أعطى المشروع الايراني بشعاراته الاسلامية – المذهبية دفعات معارضة قوية للنظم العربية بسبب البعد المذهبي ، وقد اقترن التمدد السياسي الايراني بالتمدد المذهبي الشيعي ، وقد جرى اتهام من قبل البعض للعرب الشيعة بموالاتهم ايران مذهبياً وطائفياً ، ومن بين تلك التهم ما ذهب اليه بعض القادة العرب مثل ملك الاردن الملك عبد الله من ظهور خطر الهلال الشيعي في المنطقة ، وتصريح الرئيس المصري محمد حسني مبارك والتي شككت بولاء الشيعة في الدول العربية لدولهم ، بقوله ان ولائهم ليس لاوطانهم ، بل لإيران .

---

[4] سيار كوكب الجميل ، المجال الحيوي للخليج العربي – دراسة جيواستراتيجية ، ابو ظبي : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، : – : .

[5] منذر الموصلي ، القضية الكردية في العراق – البعث والاكراد ، دمشق : دار المختار ، .

[6] محمد سعد ابو عامود ، ايران ودول الخليج العربية – علاقات متوترة ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ( ) ، القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، – .

[7] محمد خدوري ، حرب الخليج – جذور ومضامين الصراع العراقي – الايراني ، ترجمة وليد خالد احمد ، بغداد : دار المرتضى ، – – .

[8] مقتبس من عبد الله خليفة الشايجي ، العراق وامن منطقة الخليج العربي – تداعيات الوضع الامني في العراق على دول مجلس التعاون الخليجي ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد (.) ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ، وقارن : محمد السعيد إدريس ، الشرق الأوسط – ثلاثون عاماً على قيام الثورة الإسلامية في إيران ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ( ) ، القاهرة : مركز الاهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، .

لقد ظلت الاماكن المقدسة وتحديداً في كربلاء والنجف منذ القرن التاسع عشر من المرجعيات الكبرى لدى الايرانيين حتى طالبت بوضع العراق تحت الانتداب الايراني بدلا من الانتداب البريطاني ، في وقت طالبت تركيا فيه بعائدية ولاية الموصل متذرعة بالاهمية العددية للطائفة الشيعية وبوجود الاماكن المقدسة فيه .

لقد برز العامل المذهبي والطائفي في العراق بعد طرد الاخير للمعارضة الدينية الايرانية (الخميني ، رفسنجاني وغيرهما) لنظام شاه ايران (محمد رضا بهلوي) من مدينة النجف في (تشرين الاول ، اذ زادت وتيرة الاعدامات وقتل اعداد من منتسبي الحركات الدينية السياسية في كل انحاء العراق ، ولاسيما في بغداد والجنوب ومناطق الفرات الاوسط)، ثم زادت وتيرة الطائفية بعد قرار الخميني تصدير الثورة الى الخارج وتغيير سلوكيات سكان المنطقة نحو قيام الثورة الاسلامية في ايران ، وهذا ما رفضته حكومة العراق والحكومات العربية في دول الخليج كافة .

(- الخلاف بين العراق وايران على الحدود التي رسمتها عدة اتفاقات بين الدولة العثمانية والدولة الفارسية ، وامثلتها اتفاقية زهاب ، واتفاقية ارضروم الثانية ثم اتفاقات الاعوام – – ، لترسيم الحدود بين العراق وايران ، وقد جرى ابطال معاهدة عام من جانب العراق مع قيام الحرب العراقية – الايرانية ، ثم جرى العودة اليها عام .

- العامل الكردي : وهو العامل الذي دخل في صميم المواجهة بين العراق وايران ، اذ يعد الوجود الكردي على جانبي الحدود دوماً مصدر قلق للدولتين وسبباً لنشوء النزاعات ، وقد حصلت اشتباكات مسلحة بين الدولتين في عامي – في منطقتي خانقين وقصر شيرين ، بسبب تفاعل الوجود الكردي على الحدود المشتركة بين الدولتين ، وتداخل عوامل السيادة بالتهريب وانتقال السكان .

وفيما عداها لم تحدث أي مواجهة بين العراق وايران ابان العهد الملكي ، وذلك لالتقاء البلدين في مجابهة المطالب الكردية المتصاعدة وتحديدا في المواثيق والمعاهدات ، وامثلتها ميثاق سعد اباد ، وحلف بغداد ، إلا ان فسحة الانفراج لم تدوم طويلا مع الغاء الملكية في العراق واعلان النظام الجمهوري .

المحور الثاني : العلاقات العراقية – الإيرانية في عهد عبد الكريم قاسم والحكم العارفي

يمكن القول ان العهد الملكي في العراق شهد في اواخره نوعاً من الاستقرار ، اذ لم تندلع فيه حركات كردية مسلحة ، لان الانكليز قد رتبوا المنطقة بشكل يضمن وجود الاستقرار فيها ، حتى تنتعش الصناعة الغربية بالنفط الرخيص ، وعمدوا على بناء تحالفات تؤمن ذلك الاستقرار ، ومن ثم لم يكن منتظراً من بريطانيا ان تتبنى مطالب الكرد في مثل تلك الظروف ، وكان ذلك في الواقع لمراعاة مصالحها الذاتية فقط ، لذلك قامت القوات البريطانية بحماية مصالحها باستخدام القوة الجوية الملكية لمهاجمة القرى الكردية في العراق ، لمواجهة حركات الكرد المسلحة بقيادة مصطفى البارزاني الرامية الى تحقيق طموحات الشعب الكردي في الانفصال واقامة دولة كردية .

---

[9] فرهاد خسرو توفيق ، العراق في المتخيل الايراني ، عن كتاب : المجتمع العراقي – حفريات سوسيولوجية في الاثنيات والطوائف والاديان ، بغداد – بيروت : معهد الدراسات الاستراتيجية ، – : .

[10] لورانت شابري واني شابري ، سياسة واقليات في الشرق الادنى – الاسباب المؤدية للانفجار ، ترجمة ذوقان قرقوط، القاهرة : مكتبة مدبولي ، .

[11] فؤاد قاسم الامير ، العراق بين مطرقة صدام وسندان الولايات المتحدة ، الطبعة الثانية ، بغداد : مؤسسة الغد للدراسات والنشر ، : .

[12] للتفصيل عن نزاعات الحدود بين العراق وايران ينظر : عبد القادر رزيق المخادمي ، نزاعات الحدود العربية ، القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع ، – .

[13] عوني فرسخ واخرون ، النزاعات الاهلية العربية – العوامل الداخلية والخارجية ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، : .

[14] روبين متشل اوشروود ، الحرب العالمية الاولى وسياسة حق تقرير المصير ، ترجمة احمد السورميري ، بغداد : دار الثقافة والنشر الكردية ، .

ولكن الاوضاع تغيرت مع تولي عبد الكريم قاسم مقاليد السلطة في العراق عام ، واتباعه لمجموعة من السياسات منها :

:- الغاء النظام الملكي واعلان الحكم الجمهوري .

- اخراج العراق من التبعية للغرب سياسياً بانسحابه من حلف بغداد والاتفاقيات الثنائية مع بريطانيا والولايات المتحدة ، واتباعه سياسة الحياد الايجابي ومساندة حركات التحرر العربية والعالمية .

-- معارضته الوحدة العربية مع الجمهورية العربية المتحدة .

-- اتجاهه لتأميم شركات النفط الاجنبية والتضييق على امتيازاتها .

-- تقوية العلاقات مع الاتحاد السوفيتي السابق .

-- معاداة الانظمة التقليدية في دول الخليج العربية الموالية للغرب .

-- العفو عن الكرد المسلحين ، وفي مقدمتهم الملا مصطفى البارزاني ، واستقباله استقبالاً رسمياً وشعبياً في - تشرين الاول ، بعد ان كان منفياً الى الاتحاد السوفيتي السابق بين الاعوام - ، واصدار دستوراً جديداً يعترف بوجود قوميتين رئيستين هما العربية والكردية في العراق .

وقد ايد الشعب الكردي التغيير الذي حصل عام ، لانهم رأوا فيه استجابة لحقوقهم ، ومراعاة لحقيقة العيش المشترك مع العرب .

لقد ادت تلك السياسات الى ترتيبات جديدة في المنطقة منها تفكير الشاه محمد رضا بهلوي التعاون مع الحلفاء الغربيين للقيام بعمليات عسكرية لاجهاض سلطة عبد الكريم قاسم والقضاء عليها في مهدها ، وقد تحولت ايران الى ملاذ امن ومحطة انطلاق للعناصر المناوئة للنظام العراقي الجديد ، وتحول العراق بالمقابل الى مأوى للمعارضة الايرانية ، ولاسيما الحركة الكردية الايرانية .

ان موقف ايران من الحكومة العراقية الجديدة في عام ، كان نابعاً من تبعية ايران للسياسة الامريكية، فضلاً عن كره ايران لاي توجه قومي ووطني من شأنه تقوية العرب ، وتحديداً تقوية العراق ودول الخليج العربية ، وفي هذا السياق انتهجت ايران اسلوب اثارة القلاقل والاضطرابات داخل العراق ، وقدمت للكرد دعما ماديا ومعنويا بهدف اضعاف العراق بعد انسحابه من حلف بغداد في ، بإثارة المشكلات للعراق بهدف اضعافه ومنعه من اتخاذ أي موقف قومي او وطني فاعل ، غير ان باقي دول الحلف عارضت السياسة الايرانية ، ورأت ان شخصية عبد الكريم قاسم هي خير ضمان لتحقيق الامن والاستقرار في العراق .

الا ان الوفاق بين الحكومة العراقية والقوى السياسية الكردية لم يستمر ، اذ سرعان ما ظهرت خلافات بين الطرفين ، وتحول الى صراع مسلح ، ومع اشتداد حدة الصراع الكردي مع الحكومة العراقية في ايلول ، وجدت ايران فرصتها

---

[15] مثنى قادر امين ، قضايا القوميات واثرها على العلاقات الدولية ، السليمانية : مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، . - . .

[16] صلاح سعد الله ، المسألة الكردية في العراق ، الطبعة الثانية ، القاهرة : مكتبة مدبولي ، : .

[17] للتفصيل ينظر : قحطان احمد سيلمان الحمداني ، السياسة الخارجية العراقية من تموز الى شباط ، القاهرة : مكتبة مدبولي ، . .

[18] يقول الكاتب الكردي كمال قادر : لقد كان الصراع الكردي مع الطرف الحكومي العراقي في أيلول ، احدى العمليات السرية للمخابرات السوفيتية انذاك لزعزعة المصالح الغربية في الشرق الاوسط وصرف الانظار عن ازمة برلين ، إذ كانت الاجهزة المخابراتية لكلا المعسكرين تؤدي الدور الرئيس في الحرب الباردة بين الشرق والغرب ، لانها القوة الوحيدة القابلة للاستخدام ، بسبب التوازن الاستراتيجي النووي بين المعسكرين في الاعوام - ، ولم تقتصر مهمات اجهزة المخابرات للمعسكرين المتنافسين على الاعمال التجسسية فقط ، بل كانت تشن حرباً خفية شاملة على كل المستويات ، ومنها الحرب بالنيابة ، ولاسيما في دول العالم الثالث عن طريق تسليح وتمويل جماعات سياسية معينة بطريقة غير مباشرة وتحريكها للقيام بحركات مسلحة ضد الدول المستهدفة ، وهذا الرأي اعتمده كمال قادر استناداً الى ارشيف ميتروخين وهو مجموعة كبيرة من الوثائق تم سرقتها من ارشيف لوبيانكا ، المقر الرئيس للمخابرات السوفيتية (KGP) من ضابط المخابرات السوفيتي ميتروخين ، وتم تهريبها فيما بعد الى بريطانيا ، اذ نشر قسم منها في جزئيين. يحتوي الجزء الثاني على معلومات مهمة حول علاقة البارزاني بـ KGP ، ومنها الاسم السري لمصطفى البارزاني لدى KGP (رئيس) ، فضلاً عن مذكرات الجنرال بافيل سودوبلاتوف (ضابط

المناسبة للدخول على خط الصراع ، ولجعل المسألة الكردية في العراق اداة في احداث تغيير سياسي ، فبدأت الاذاعة الايرانية تبث برامج خاصة تحث الكرد على القيام بحركات مسلحة ضد الحكومة العراقية ، واعتماد ايران خطاب مفاده ان الكرد والفرس هم من الشعوب الايرانية – الارية .

ان الموقف السابق ، دفع عبد الكريم قاسم الى مهاجمة مواقف ايران ، موضحاً ان ما حدث عام في العراق قد اثار حفيظة شاه ايران محمد رضا بهلوي وحلفائه الغربيين ، خشية من سقوط نظام الحكم في ايران ،لهذا عملوا على دعم الكرد بالاسلحة والمؤن ، بقصد الاطاحة بالنظام السياسي الناشئ في العراق.

وقد ايد المسؤولون الامريكيون اجراءات ايران بتقديم المساعدات للملا مصطفى البارزاني في عام ، فضلاً عن اسرائيل التي وجدت ان الاوضاع في شمالي العراق يمكن ان توفر فرصة ذهبية لهم ليس في اضعاف قدرات العراق فحسب ، وانما اشغاله بعيداً عن حدودها .

وهكذا وجدت ايران فرصتها في دعم الملا مصطفى البارزاني لاستنزاف قوة العراق واضعاف نظام حكمه، وهو ما حصل بالفعل حينما انهكت المسألة الكردية قدرات الجيش والحكومة العراقية ، وكان القصد من هذا الدعم هو تغيير نظام الحكم في الدولة كلياً والاتيان بنظام بديل موالٍ أو منسجم مع الدولة الداعمة ، وقد كانت المسألة الكردية سبباً في سقوطه عام .

ومع صبيحة شباط ، اصبح عبد السلام عارف في قمة السلطة بعد الاطاحة بالزعيم عبد الكريم قاسم ، وبعد هذا التغيير توقف القتال في شمالي العراق ، لكن الاجواء عادت الى التوتر بعد توقيع ميثاق الدولة الاتحادية في نيسان .

وعلى الرغم من اصدار الحكومة العراقية الجديدة بياناً اقرت فيه النظام اللامركزي في ادارة المحافظات الشمالية ، الا ان القتال ظل مستمراً بين الطرفين الحكومي والكردي ، لان عبد السلام عارف لم يطرح مشروعاً جاداً يقبل به الكرد .

المخابرات السوفيتية) ، وهو الضابط المشرف على البارزاني بين الاعوام – ، اثناء وجود البارزاني في الاتحاد السوفيتي ، واستناداً الى قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي الصادرة في الاول من شهر اب ، فيما يخص اتخاذ الاجراءات اللازمة لصرف انظار الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها عن برلين الغربية ، لتبدأ بعدها الحركة الكردية المسلحة في شمالي العراق ، ونقترح ما يلي :

– استخدام امكانات KGP للقيام بتظاهرات موالية للكرد ومعادية لعبد الكريم قاسم في الهند واندونيسيا وافغانستان وغينيا ودول اخرى .

-- اجراء لقاء مع البارزاني ومطالبته بالاحتفاظ بقيادة الحركة الكردية ، وابلاغه بالتصرف بطريقة حذرة في نشاطاته حتى لا يتهم الغرب الاتحاد السوفيتي بالتدخل في شؤون العراق الداخلية . -- تخويل KGP لتجنيد وتدريب قوة مسلحة خاصة متكونة من رجل من الكرد المقيمين في الاتحاد السوفيتي ، لغرض تزويد البارزاني باختصاصات عسكرية مختلفة وامثلتها المدفعية ، الاتصالات اللاسلكية ، فرق النسف .... الخ ، لدعم الحركة الكردية في حالة الضرورة ، للتفصيل ينظر : كمال قادر، اسرار ملا مصطفى البارزاني في وثائق الاستخبارات السوفيتية من شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) وعلى الرابط الاتي: http://misralhura. Wordpress . com 18/6/2007 .

وكانت السياسة السوفيتية الرسمية تجاه الكرد في هذه المرحلة كما كانت عليه طوال التاريخ السوفيتي براغماتية لدرجة عالية ، ويعتقد ان موسكو كانت راغبة في ادخال البارزاني واتباعه في السياسة العراقية ، ليس لان صانعي السياسة السوفيتية كانوا مقتنعين ان الكرد العائدين سيكونون حلفاء موثقاً بهم للسياسة السوفيتية فحسب ، بل ان الشعور السائد هو ان هؤلاء سيكونون مستعدين لقبول المساعدة السوفيتية في تحقيق اهدافهم ، وربما يمكن الاستفادة منهم مقيدين عندما يتضح الوضع في العراق ، للتفصيل ينظر : ويلسون ناثانيل هاول ، الكرد والاتحاد السوفيتي ، ترجمة ضياء الدين المرعب ، بغداد : مطبعة ايلاف ، – .

[19] موسى محمد طويرش ، العلاقات العراقية – لايرانية من تموز الى – شباط ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، الجامعة المستنصرية : كلية التربية ، : .

[20] نوري عبد الحميد واخرون ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري – ، الجزء الخامس ، الطبعة الاولى ، بغداد : الحكمة ، : : ، وقارن : شلومو نكديمون ، الموساد في العراق ودول الجوار ، ترجمة بدر عقيلي ، بيروت : دار الجليل للنشر والطبع ، .

[21] منذر الموصلي ، المصدر السابق ، ص ، وقارن : سنان صادق حسين الزبيدي ، سياسة الولايات المتحدة تجاه العراق في عهد الرئيس عبد السلام عارف – شباط – نيسان ، بغداد : دار المرتضى ، ، وقارن: جواد كاظم البيضاني ، موقف الاحزاب السياسية في العراق من القضية الكردية – ، بغداد : دار العباد للطباعة والنشر ، : – : .

وحاولت حكومة عبد السلام عارف ان تحاور الكرد وتصل معهم الى نتيجة ، الا ان سيطرة العقلية العسكرية اجهضت كل تلك المحاولات ، فالحكم العارفي كان ذو وجه عسكري مشابه لحكم عبد الكريم قاسم ، ومع كل ذلك فقد اعلن عبد السلام عارف والملا مصطفى في . شباط بيانين مستقلين يعلن كل منهما وقف القتال ، وجرت بعد ذلك مباحثات بين الجانبين ، وعندما طالب الوفد الكردي بالحكم الذاتي لكردستان اجاب رئيس الوزراء حينذاك الفريق طاهر يحيى : شمالي العراق لا يمكن ان يسمى كردستان بدون فتح طريق للانفصال ، وفي اواسط حصل انشقاق داخل قيادة الحركة الكردية ، وانقسم الحزب الديمقراطي الكردستاني الى جناحين ، احدهما يقوده ملا مصطفى البارزاني ، والاخر يقوده ابراهيم احمد السكرتير العام للحزب ، وهو انشقاق كان له تأثيره البالغ على جميع القادة الكرد.

ولما وصل الخلاف نقطة اللاعودة ، لجأ فصيل ابراهيم احمد الى ايران ، تحت ضغط البارزاني ومؤيديه ، مما اعطى الفرصة مرة اخرى للايرانيين لاستخدام العامل الكردي لصالح اهداف السياسة الخارجية ، ذلك ان هذا الانشقاق تسبب ليس في اضعاف الطرفين الكرديين فحسب ، بل ان تنافس الفصيلين على المواقع والعلاقات الخارجية وتمثيل الشعب الكردي ادى الى ان يفقدا القدرة والمبادرة ، وهو ما ادى ان تلجأ الحكومة العراقية في استغلال احد الطرفين ودفعه الى قتال مع الطرف الاخر ، كما دعمت الحكومة الايرانية فصيل البارزاني ضد المعارضة الكردية الايرانية .

واستمر القتال في الشمال العراقي اشهر عدة ، حتى وقع حادث مقتل الرئيس العراقي عبد السلام عارف في البصرة في نيسان ، جراء سقوط طائرته المروحية ، وتولى الرئاسة بعده شقيقه عبد الرحمن عارف بموافقة الجيش واركان النظام والوزارة القائمة ، وفي عهده تولى عبد الرحمن البزاز رئاسة الحكومة ، فوضعت امامه مسؤولية ايجاد حل للمسألة الكردية بالطرق السلمية ، فدخل في مفاوضات مع الكرد اسفرت في النهاية عما عرف ببيان الدكتور عبد الرحمن البزاز ، الذي تضمن مكاسب ثقافية وسياسية للكرد ، ولكن هذا الامر لم يرق للعسكريين حتى تمكنوا في النهاية من ابعاده عن منصبه وتجميد بيانه ، وبدأت العمليات العسكرية من جديد .

وبذلك لم تنجح جهود الحكومة لا في اعادة العلاقات الطبيعية مع ايران ولا في السلام مع الكرد، ودعم الايرانيون الكرد في حركاتهم المسلحة ، وتدهورت الحياة الاقتصادية والسياسية في العراق ، وانهك الجيش العراقي لطبيعة العقيدة العسكرية التي يفكر بها القادة العسكريون في انهاء النزاعات منذ قيام الجمهورية الاولى عام ، ومن ثم فشلت الحلول السياسية التي قدمت امامها الحلول العسكرية التي نفذت ، وقد ظلت العلاقات العراقية – الايرانية يطبع عليها التوتر المستمر .

المحور الثالث : العامل الكردي والعلاقات العراقية – الإيرانية (–)

منذ وصول النظام السياسي الناشئ في العراق عام ، بدأت في الافق صفحة جديدة من صفحات المسألة الكردية، واول الهواجس هو المتعلق بنوايا الحكومة تجاه الاقليات غير العربية في المنطقة ، ومرجع هذه الهواجس هو ما جاء في المادة السابعة من الدستور العراقي ، التي حددت الوطن العربي بأنه : الجزء من المعمورة المأهول من الامة العربية والذي يمتد من جبال طوروس وجبال بشتكو وخليج البصرة وبحر العرب .

وكان اهتمام قادة النظام الجديد هو تحقيق الاستقرار لنظامهم ، لان الدعم الايراني للكرد في العراق لم ينته ، وتجلى ذلك بوضوح في تفجير انابيب النفط في مدينة كركوك عام ، والتوتر في العلاقات العراقية – الايرانية على اثر اعلان شاه ايران الغاء معاهدة في العام نفسه .

---

[22] للتفصيل عن البيانين وخلفياتهما ينظر : منذر الموصلي ، المصدر السابق ، ص .

[23] مقتبس من سعد ناجي جواد ، العراق والمسألة الكردية – ، لندن : دار اللام ، : – .

[24] ستيفن سي بليتر ، الاكراد عنصر اضطراب في منطقة الخليج ، ترجمة سعدون محمود الدليمي ، بلا : بلا ، د. .

[25] سنان صادق حسين الزبيدي ، المصدر السابق ، ص – .

[26] عبد الرحمن عبد اللطيف البزاز من مواليد ، وهو سياسي عراقي تسلم مناصب عدة في الحكومة العراقية ، وعين سفيراً في القاهرة ومن ثم في المملكة المتحدة عام ، ونائباً لرئيس الوزراء ووزير الخارجية في ايلول ، وتأليف وزارتين الاولى : في عهد عبد السلام عارف ايلول ، والثانية: في عهد عبد الرحمن عارف في نيسان ، وتوفي عام ، وللتفصيل عن حياته ودوره السياسي ينظر : محمد كريم المشهداني، عبد الرحمن البزاز دوره الفكري والسياسي في العراق حتى ثورة : تم ، بغداد : دار النشر بلا ، .

[27] رجائي فايد ، أكراد العراق – احزان الامس وقلق الغد ، مجلة شؤون الاوسط ، العدد (() ، القاهرة : جامعة عين شمس ، : .

وفي تلك المرحلة التاريخية تداخلت السياسة الدولية بالسياسات الاقليمية ، وتدخل الاتحاد السوفيتي فيما تكشفه مصادر في المساعدة على اثارة المسألة الكردية في العراق ، بقصد دفع العراق الى تبني سياسة متوافقة مع سياسات الاتحاد السوفيتي (السابق) ، ولما كان العراق قد شعر بوطأة النزف من جانب المسألة الكردية ، دخلت الحكومة العراقية في مفاوضات مع الكرد، وقد جاء في الارشيف السوفيتي (ميتروخين) بأن KGP ارسل يفگيني بريماكوف في منتصف الستينيات الى العراق تحت غطاء صحفي ، ولكن كان في الحقيقة احد العاملين في جهاز KGP ، واسمه السري كان (MAX) ، وكان بريماكوف في اتصالات مباشرة مع مصطفى البارزاني ، وقد ادى الدور الاكبر في ابرام اتفاقية (بين الحكومة العراقية والبارزاني ، ولم تكن وساطة بريماكوف بدون مقابل ، اذ ان الحكومة العراقية انذاك قد اصابها الارهاق من جراء حربها مع الحركات الكردية المسلحة ، وكانت ترغب في انهاء الحرب ، ومن ثم عرضت موسكو وساطتها على الحكومة العراقية بشرط رفع الحظر عن نشاطات الحزب الشيوعي في العراق ، وتطوير العلاقات مع موسكو في جميع المجالات ، وهو ما حدث بالفعل بعد ابرام اتفاقية الصداقة العراقية السوفيتية في عام (.

وكان نتائج هذا البيان ان تحقق للكرد مكاسب قومية وثقافية واهمها :

- شمول المنطقة التي غالبية سكانها من الكرد بالحكم الذاتي . -- تدار المنطقة من مجلس تشريعي منتخب ومجلس تنفيذي لحكومة محلية . -- اللغة في المنطقة هما اللغة الكردية واللغة العربية .-- التعليم في المنطقة باللغة الكردية واللغة العربية . هـ- انشاء جامعة بمدينة السليمانية. -- انشاء مجمع علمي كردي .-- حق اصدار الصحف والمجلات باللغة الكردية . -- الاسراع لتعديل الاصلاح الزراعي في المناطق الكردية . -- يكون احد نواب رئيس الجمهورية كردياً .

ان اهم ما تحقق في هذا الاتفاق هو وقف القتال في شمالي العراق ، وبروز الحزب الديمقراطي الكردستاني قوة سياسية ممثلة للقومية الكردية في العراق ، وبقيت نقاط خلافية لم يتم التوصل اليها في المرحلة الانتقالية والتي كان مدتها اربع سنوات ، كما ان الحكومة لم تقم باجراء تعداد سكاني لتعديل حدود المنطقة ، وكانت تلك احدى النقاط الخلافية ، فضلاً عن النقطة الاهم وهي المتعلقة بعائدية مدينة كركوك .

وقد قفزت الى صدارة الاحداث في المرحلة الانتقالية بعض القضايا الخطرة التي زعزعت الثقة بين الطرفين الحكومي العراقي والكردي ، ليحل الشك محل الثقة ، ومنها محاولة اغتيال ادريس مصطفى البارزاني في أيلول ، ومحاولة اغتيال الملا مصطفى البارزاني في تموز ، فضلاً عن ان عمل وشخوص القيادات الحزبية الكردية قد بات مكشوفاً بسبب العلانية التي تسببت بها المرحلة السابقة ، ومن ثم فأن تلك القيادات استشعرت الخطر من الأجهزة الأمنية على أمنها بعد الحادثتين .

وقامت الحكومة العراقية بعد انتهاء المرحلة الانتقالية بخطوات متسارعة في تنفيذ الاتفاقية ، وعلى النحو الاتي :

- تعديل الدستور العراقي المؤقت لينص على ان العرب والكرد شركاء في الوطن .

-- اصدار قانون الحكم الذاتي متضمناً كل بنود بيان الحكم الذاتي ، وكان القانون موضع سخط الايرانيين .

---

[28] للتفصيل ينظر : كمال قادر ، إسرار ملا مصطفى البارزاني في وثائق الاستخبارات السوفيتية من على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) وعلى الرابط الأتي :

http:// misralhura. Wordpress..com 18 / 6 / 2007 .

[29] ديفيد مكدول ، تاريخ الأكراد الحديث ، ترجمة راج آل محمد ، بيروت : دار الفارابي ، – ، وقارن: منذر الموصلي ، المصدر السابق ، ص – : ، وللتفصيل عن الحكم الذاتي لكرد العراق ينظر : سعد البزاز ، الاكراد في المسألة العراقية ، عمان : الاهلية للنشر والتوزيع ، – .

[30] ناهض حسن جابر ، مفهوم السلطة في فكر الاحزاب السياسية الكردية العراقية المعاصرة ، كركوك : جايخانه ى شه هيد ئا زادهه ورامي ، : – : .

[31] رجائي فايد ، المصدر السابق ، ص .

وفي المرحلة الممتدة بين الاعوام (–) نشأ تحالف امريكي ايراني اسرائيلي مع كرد العراق ، وكانت ايران تقوم بدور الطرف الاقليمي المشرف على الاوضاع الكردية العراقية بالاصالة عن نفسها وبالنيابة عن الولايات المتحدة ، فقدمت الولايات المتحدة مساعدة مالية للكرد عبر ايران قدرت بـ ( ) مليون ، وقامت ايران بتزويد الكرد المسلحين بالاسلحة الايرانية والاسرائيلية ، وهي اسلحة سوفيتية غنمتها اسرائيل في حرب مع الدول العربية ، ويقدر قيمتها ( ) مليون دولار) .

ومع رفض الحكومة العراقية تمديد المرحلة الانتقالية للحكم الذاتي سنة اخرى بناءاً على طلب القادة الكرد ، تجدد القتال بين الطرفين الحكومي والكردي عام ، وكانت هي الفرصة التي يتمناها الايرانيون ، فقدمت ايران دعماً غير مسبوق للحركة الكردية المسلحة بمختلف الاشكال ، بل طلب شاه ايران من الرئيس الامريكي ريتشارد نيكسون مساعدة الكرد بما يحقق مصالح ايران وليس لضمان تحقيق المصالح الكردية ، فاندلع القتال بين الطرفين ، وتمكن الكرد من السيطرة على مناطق تبلغ مساحتها كم على طول الحدود التركية – الايرانية – العراقية ، ووقع بنحو (إلف) جندي عراقي في حصار القوات الكردية) ، وما كان هذا يحدث لولا الدعم الإيراني للكرد في شمالي العراق ، بهدف إضعاف العراق وإنهاكه بحرب أهلية طويلة يكون الخاسر الوحيد فيها الشعب العراقي .

ومن هذا المنطلق حاولت الحكومة العراقية قطع الدعم الايراني ، وفرضت حصار شامل ومحكم على المنطقة المحاذية لتركيا وذلك باتفاقها مع شاه ايران عام ، وهو ما عرف بـ (اتفاقية الجزائر) ، بوقف الدعم للكرد وايقاف عمليات التسلل ، وهو ما ادى الى سيطرة الحكومة العراقية على شمالي العراق في اواخر اذار .

وفي المحصلة النهائية فأن العلاقات العراقية – الايرانية اتسمت بالتوتر والصراع لحين توقيع اتفاقية الجزائر في – .

المحور الرابع : اتفاقية الجزائر(*) والكرد

شهدت الاعوام الممتدة – ولادة مجموعة من المتغيرات ادت بكثير من الاطراف الى التفكير الجاد في انهاء التوترات بين العراق وايران ، وابرز هذ المتغيرات هي :

– احتلال ايران للجزر الإماراتية الثلاث في مدخل الخليج العربي . -- اندفاع ايراني غير مسبوق للتسلح وبناء جيش يفوق احتياجات ايران الدفاعية ، وتقوية العلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل . -- ولادة عهد من الانفراج الدولي بين المعسكرين الشرقي والغربي منذ عام . ، واظهار رغبات بحل او بتحقيق انفراج في القضايا الاقليمية .-- اندلاع حرب تشرين عام . بين العرب واسرائيل . هـ– ظهور بوادر ازمة الطاقة في العالم الغربي وتضاعف اسعار البترول .

---

[32] موسى السيد علي ، القضية الكردية في العراق من الاستنزاف الى تهديد الجغرافية السياسية ، أبو ظبي : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، : – .

[33] شلومو نكديمون ، المصدر السابق ، ص .

(*)اتفاقية الجزائر : هي الاتفاقية المعقودة بين العراق وايران عام على هامش قمة الاوبك في الجزائر ، وقد تنازل العراق بموجب الاتفاقية عن شرق شط العرب مقابل تخلي ايران عن دعم كرد العراق ، فانهارت الحركة الكردية المسلحة لانها لم تجد من سند دولي واقليمي ، والقت السلاح وغادر ملا مصطفى البارزاني شمالي العراق الى ايران مع أنجاله مسعود وادريس ، ومن ثم الولايات المتحدة الامريكية ليموت في مستشفى البحرية الامريكية (جورج تاون) في (// ، للتفصيل ينظر : حسين مصطفى احمد ، المسألة الكردية في الإستراتيجيتين الامريكية والروسية – دراسة تحليلية مقارنة ، جامعة بغداد : كلية الاداب، : .

وكانت ضحايا الطرفين الحكومي والكردي باهضة ، اذ لحقت بالدولة العراقية بين الاعوام – خسائر بشرية نحو ( ) الف ضحية، وبالكرد (() الف ضحية، واكثر من ( )) الف جريح ومعوق ، فضلاً عن خسائر مادية قدرت بمليارات الدولارات سنويا ، ومئات الالوف من الارامل واليتامى والثكالى، ولجأ الى ايران حوالي ( ) الف كردي ، وظل بعضهم هناك وقتل من قتل الخ ، للتفصيل ينظر : حسين مصطفى احمد، الاقليات والاستقرار السياسي (اطار نظري) ، مجلة قضايا سياسية ، العدد ( )) ، جامعة النهرين : كلية العلوم السياسية ، .

[34] مثنى امين قادر ، المصدر السابق ، ص .

ومع كل هذه المتغيرات ، دخلت العلاقات بين الحكومة العراقية والقوى الكردية في منعطف خطر ، مع تصاعد حدة المعارك بين الطرفين عام ، وكادت الحركة الكردية المسلحة تحقق انفصالاً تاماً عن العراق لولا ان استجد التوافق العراقي – الايراني على توقيع اتفاقية الجزائر عام .

وقد رتب الرئيس الجزائري هواري بو مدين لتوقيع الاتفاق بين العراق وايران ، وتسوية الخلافات بينهما ، على هامش اجتماعات قمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) ، وبالفعل تم توقيع البلدين على اتفاقية الجزائر في (، وتم اتفاق الطرفان على بعض النقاط الرئيسة وأهمها) :

– إجراء تخطيط نهائي للحدود البرية بين العراق وإيران استناداً إلى الأسس الواردة في بروتوكول اسطنبول لسنة ، ومحاضر لجنة تحديد الحدود لسنة المنشأة على أساس البروتوكول ذاته .

– تحديد الحدود النهرية حسب خط التالوك ، وهو خط الماء العميق في شط العرب .

-- يتعهد الطرفان بإعادة الأمن والثقة على طول حدودهما المشتركة ، والالتزام بإجراءات رقابية مشددة وفعالة على تلك الحدود من اجل وضع حد نهائي لكل تسلل ذات طابع تخريبي .

-- يعيد الطرفان الروابط التقليدية لحسن الجوار والصداقة وتبادل وجهات النظر بشكل مستمر.

-- الاتفاق على الترتيبات المشار اليها في الاتفاقية كعناصر لا تتجزأ لحل شامل .

لقد جاءت الاتفاقية وتحديداً في مسألة ضبط الحدود المشتركة ، وعدم السماح لها بالتسلل ذا الطابع التخريبي، لتعطي للحكومة العراقية فرصة لتوجيه ضربات للقوى الكردية ، وجرى انهاء اعمال تلك القوى وانتشار القوات العراقية في مناطق شمالي العراق في ظرف يومين ، حتى بات يصف البعض تلك الاتفاقية ، بانها عقدت لغرض انهاء خلافات عراقية – ايرانية حول قضيتين رئيستين هما : – وقف المساعدات الايرانية للحركة الكردية المسلحة . -- تخطيط الحدود البرية والنهرية بين العراق وإيران .

وكان العامل الاساس في توقيع العراق لاتفاقية الجزائر هو ان الحكومة العراقية أصبحت بين خيارات ضيقة، فأما ان تتجاوب مع مطالب الكرد في حكم ذاتي حقيقي ، وأما محاصرة الكرد وقطع عنهم شريان الدعم بالتنازل لإيران عن امتيازات في شط العرب ، أو ان تلجأ الحكومة العراقية الى فتح جبهة خارجية بقصد وقف الدعم الاقليمي والدولي عن الكرد ، الا ان الحكومة العراقية فضلت الخيار الثاني ، وكانت اتفاقية الجزائر بين الدولتين لعام .

ان سنوات ما بعد توقيع اتفاقية الجزائر وحتى بداية الحرب العراقية – الايرانية سنوات انتكاسة للحركة الكردية ، وقد القى مسلحو القوى الكردية الذين بقوا في العراق اسلحتهم ، واعلنت الحكومة العراقية عفواً عنهم ، باستثناء الملا مصطفى البارزاني ونجليه مسعود وادريس ، وبعدها اقامت الحكومة العراقية حزاماً أمنياً على الحدود الايرانية والتركية بعمق كم داخل الاراضي العراقية ، وحظرت فيه أي تواجد او نشاط انساني ، واستتب الامن في كردستان العراق حتى عام

وتحققت الغاية من اتفاقية الجزائر بوأد الحركة الكردية المسلحة في العراق وايران ، ولعل ما قاله شاه ايران في حديثه الذي اجراه محمد حسنين هيكل في – ايلول ، اكثر دلالة عما سواه بشأن التحالفات الاقليمية ، اذ قال : لقد ساعدنا الكرد حتى المرحلة الاخيرة ، وكنا الوحيدين الذين يقدمون يد المساعدة ، وعندما اوقفنا مساعدتنا انهارت الحركة الكردية المسلحة ، فلعدة سنوات كانت الحكومة العراقية تضايقنا بدعاياتها العدائية ومحاولاتها التخريبية ، فوجدت ثمة امكانات في قلاقل كردستان ، وبعد التفكير قررت مساعدة الكرد ، وقد اضاف انني لم اكن ارغب في بعث المسألة الكردية ، فلدينا اقلية كردية في ايران ، لكنني اردت ان اصفع الحكومة في بغداد على وجهها ، وعندما توقفوا عن مضايقتنا توقفنا نحن عن

---

[35] **حامد محمود عيسى ، القضية الكردية في العراق من الاحتلال البريطاني إلى الغزو الأمريكي – ، القاهرة : مكتبة مدبولي ، .**

[36] **مجيد خدوري ، المصدر السابق ، ص .**

[37] **محمد الطاهر محمد ، القضية الكردية في العراق وحق تقرير المصير ، القاهرة : مكتبة مدبولي، ، وقارن : فتحي عفيفي ، مشكلات الحدود السياسية في منطقة الخليج العربي ، القاهرة : المركز الاكاديمي للدراسات الاستراتيجية ، .**

مضايقتهم، لقد كلفتنا عملية كردستان نحو مليون دولار [38]، وهذا مبلغ ضخم ،بيد ان الواقع تطلب ذلك ، وبذلك فقد الكرد المساعدة الايرانية والتمويل الامريكي معاً .

وما أن استقرت الاوضاع لنظامي الحكم في البلدين حتى دخلت العلاقات العراقية – الايرانية منزلقا خطيرا ، الا وهو اندلاع الحرب العراقية – الايرانية .

المحور الخامس : الحرب العراقية – الإيرانية والكرد

كانت الظروف الاقليمية والدولية التي وقعت اتفاقية الجزائر عام تشير الى هدنة ، قبل بها العراق حتى يتسنى له بناء ثقته في نفسه وتدبير اموره الداخلية باحكام سيطرته على الحركة الكردية ، وما ان استرد العراق ثقته وبدت في الافق مظاهر قوته على الصعيدين الداخلي والاقليمي بتمكنه من اخضاع الكرد داخلياً وسقوط حكم الشاه في ايران ، حتى اعلن العراق بإعادة الاراضي المتجاوز عليها في مناطق زين القوس – سيف سعد – ميمك ، وتسارعت وتيرة التدهور السلبي في العلاقات العراقية – الايرانية في العام ، اذ تصاعدت دعوات قادة ايران الى تغيير النظام السياسي في العراق ، واللجوء الى التهديد المتكرر بإغلاق مصب شط العرب والتهديد باحتلال العراق ، فضلاً عن قصف بعض مدن العراق ومنشات نفطية وعسكرية حدودية ، ولم تنفع دعوات خفض التوتر امام حماسة النظام السياسي الايراني الجديد القائم على دعاوي تصدير الثورة الاسلامية، عندما رفضت الحكومة الايرانية المطالب العراقية بازالة اسباب الخلاف ، حتى قام العراق بدخول الاراضي التي أعلن باستعادتها يوم ايلول ، فدخلت القوات العراقية في العمق الايراني ، ومنها مناطق كردستان ايران بقصد ضمان مجالات امنة للمدن العراقية التي كانت تتعرض لقصف شبه يومي من تلك الاراضي الايرانية .

وبالعودة إلى العامل الكردي الذي كان احد العوامل الرئيسة لهذه الحرب ، لانها قامت على اساس نقض التزامات اتفاقية الجزائر التي عقدت بسبب نتائج اعمال الحركة الكردية المسلحة في شمالي العراق ، قامت الحكومة العراقية بالمبادرة للاستفادة من الورقة الكردية ، فقد وصف العراق القتال في كردستان ايران بين الكرد والسلطة الايرانية عاملاً ايجابياً لصالحه ، واعلنت قيادات عراقية بمساعدة الكرد في ايران ومد العون لهم بكل الاشكال .

وطوال شهر كانون الاول عام ، شهدت مدينة مريوان التابعة لكردستان ايران قتالاً عنيفاً بين الكرد الايرانيون من جهة وبين القوات الايرانية من جهة أخرى ، وكان هذا التعاون امراً خطيراً لايران ، مما دفعها الى عرض مقترحات عدة للنظر بالمطالب الكردية اذا ما تخلت الحركات الكردية الايرانية عن اسلحتها، ولكن بقي الوضع في كردستان ايران مضطرباً .

اما القوى الكردية العراقية ، فقد كان شاغلهم في اندلاع الحرب العراقية – الايرانية ، انهم رأوا فيها فرصة للانتقام من الحكومة العراقية ، فحملوا السلاح وتحالفوا مع ايران على الرغم من شراسة القمع الذي ارتكبته ايران بحق كردها في عام ، ومن ثم لم يقدر لكرد العراق تحديد طبيعة المخاطر التي قد تواجههم ، ومنها حجم ونوع القمع الذي سيتعرضون له من حكومة داخلة في حرب مع دولة جارة ، وتحديداً اذا ما خسرت ايران الحرب وبقيت الحكومة العراقية تمتلك زمام السلطة في العراق .

وقد غزت القوات الايرانية وبمعاونة فصيل البارزاني شمالي العراق في اواسط العام ، وحاول العراق ان يكسب الكرد الى جانبه ، فاتصل بفصيل الاتحاد الوطني الكردستاني الذي يتزعمه جلال الطالباني، لوقف القتال في شمالي العراق ، ودعته للقدوم الى العراق للبحث معه في تعديلات لصيغة الحكم الذاتي للكرد العراقيين يكون مقبولاً لدى الطرفين ، وقد وجد جلال الطالباني المتحالف مع الكردي الايراني عبد الرحمن قاسملو ، ان فرص الحوار والوصول الى نتائج امراً ممكنا

---

[38] **مقتبس من حامد محمود عيسى ، المصدر السابق ، ص .**

[39] **محمد الطاهر محمد ، المصدر السابق ، ص – .**

[40] **مثنى امين قادر ، المصدر السابق ، ص .**

[41] **ستيفن سي بليتر ، المصدر السابق ، ص .**

[42] **محمد الطاهر محمد ، المصدر السابق ، ص – .**

مع الحكومة العراقية ، في وقت كانت قواته تحارب على اربعة جهات : مواجهة مع الاتراك ، واخرى مع الجيش العراقي ، وثالثة مع قوات الحزب الديمقراطي الكردستاني ، ورابعة مع القوات الايرانية [43] ، وهذا ما جعله يتوجه الى بغداد للقيام بالحوار ، وكان نتيجة الحوار ان اعلنت هدنة بين الحكومة العراقية والاتحاد الوطني الكردستاني عام ، وافرجت الحكومة العراقية عن مناصري الاتحاد الوطني ، وافرج الاتحاد الوطني الكردستاني عن الجنود العراقيين الذين في قبضته ، الا ان المفاوضات لم تثمر عن توقيع اتفاق على مدى الصلاحيات والحقوق التي سيتمتع بها الكرد في مناطق الحكم الذاتي ، بسبب تدخل تركيا السلبي الى الضد من عقد الاتفاق ، اذ حذرت الحكومة العراقية في حال امضت مسودات الاتفاق الذي تم التوصل اليه ، فانها ستتخذ اجراءات بحق العراق ومنها اغلاق الاراضي التركية امام مرور البضائع الى العراق ووقف تصدير النفط العراقي عبر تركيا[44] ، وانتهت المفاوضات بالفشل في العام ، ثم تحالف الطالباني والبارزاني عام برعاية ايرانية ضمن اطار عرف بجبهة كردستان العراق ، مما دفع الحكومة العراقية الى التعامل بقسوة مع الكرد عقب انتهاء الحرب العراقية – الايرانية مباشرة بين اب – ايلول [45] ، وفي هذه الاثناء وجهت الحكومة التركية لوماً الى كل من العراق وايران لانهما اشعلا فتيل الحركة الكردية المسلحة ، مما سيؤدي الى اضطراب المنطقة[46] .

لقد توقفت الحرب العراقية – الايرانية في – ، عندما اعلنت ايران قبول وقف اطلاق النار بالشروط الواردة في قرار مجلس الامن المرقم ، وادت الحرب الى تدمير واسع في مقدرات البلدين واستنزافهم دون تحقيق نصر لاي من الدولتين ، وكانت خسائر ايران في الحرب على وفق تقديرات غربية (الف) شخص قتيل ، و (مليون) شخص بين جريح ومعوق ، و((, مليار) دولار خسائر مادية ، اما خسائر العراق فتقدر بـ (الف) شخص قتيل ، و (الف) شخص بين جريح ومعوق ، و (, مليار) دولار خسائر مادية ، ووصلت ديونه بنحو (مليار) دولار [47] ، وأوجدت أعمق الاثار النفسية والاجتماعية والاقتصادية ، ولا تزال اثارها باقية لحد الآن .

وقد استمر وقف اطلاق النار بين البلدين حتى ، عندما اعلن العراق قبوله مجدداً اتفاقية الجزائر لعام ، والتي اعادت اعتراف العراق بسيادة ايران على الشطر الشرقي من شط العرب عند خط التالوك ، وهو اعمق نقطة في مجرى شط العرب كخط حدود بحرية بين البلدين .

ولم تتحسن العلاقة بين العراق وايران بعد الحرب ، لأن البلدين لم يوقعا معاهدة السلام تضبط مسار العلاقات وتعيدها الى حالتها الطبيعية ، وقد ساعد على ذلك قرار مجلس الامن السابق الذكر ، والذي كان غامضا في صياغته لاسيما المتعلق منه بالمسؤولية عن الحرب .

ختاماً ان الحرب افرزت من ضمن افرازاتها حقيقة ان الكرد كانوا تاريخياً هم لعبة السلم والحرب في منطقة الشرق الاوسط ، فاذا اتفق الجيران او تحاربوا كانوا الكرد هم الخاسرين ، وظلت الاوضاع على هذا النحو حتى حرب الخليج الثانية التي احدثت خللاً استراتيجياً في العلاقات العراقية – الايرانية ، ولصالح ايران في المنطقة .

المحور السادس: العامل الكردي في حربي الخليج الثانية والثالثة وتحولات العلاقات العراقية – الإيرانية فيها

---

[43] **المصدر نفسه ، ص .**

[44] **بيار مصطفى سيف الدين ، تركيا وكردستان العراق – الجاران الحائران ، دمشق : دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع ، الهامش (() .**

[45] **روبين متشل اوشروود ، المصدر السابق ، ص) . .**

[46] **ستيفن سي بليتر ، المصدر السابق ، ص) . .**

[47] **للتفصيل ينظر : فؤاد قاسم الامير ، المصدر السابق ، ص : ، وقارن : ماريون فاروق سلوغت وبيتر فاروق سلوغت من الثورة الى الدكتاتورية – العراق منذ ، بيروت : دار الجمل ،) . ، وقارن : بيار سالينجر واريك لوران ، حرب الخليج – الملف السري ، باريس : دار اوليفيان ، – – .**

[48] **محمد الطاهر محمد ، المصدر السابق ، ص .**

شهدت اعوام – حدثين كبيرين ، فالحدث الاول : عالمي ومفاده سقوط جدار برلين ، ليكون بداية النهاية للحرب الباردة وتمهيداً لاعلان تفكك الاتحاد السوفيتي ومعسكره الدولي ، والحدث الثاني : اقليمي ، اذ كان العرب موضوعه وميدانه ، ومتمثل بنتائج خطأ حسابات النظام السياسي في العراق بغزوه للكويت في ، ومن ثم تعرضه الى حرب عرفت بحرب الخليج الثانية بقيادة الولايات المتحدة وحلفائها لاخراج القوات العراقية من الكويت ، وفيما بعد اندلعت حالة من الفوضى في العراق ، تعامل معها النظام السياسي بقسوة لغرض اعادة الامن والاستقرار ، واسفرت تلك الاعمال عن هجرة جماعية من المدن والقصبات الشمالية تعبيراً عن خشية الكرد من اعمال القوات العسكرية العراقية ، وتوقع حدوث انتقام جماعي ، وكانت هذه الهجرة ايذاناً في تطبيق سياسة دولية جديدة هي ما تعارف عليه بـ (التدخل الانساني) في الشؤون الداخلية للدول ، وتحت مسمى ايقاف اعمال الابادة الجماعية واعادة الاستقرار ، وقد تجاوبت دول اقليمية مع التدخل الدولي وساندته بهذا الشكل او ذاك ، ولاسيما تركيا التي ارادت الحصول على امتيازات موقعها باداء ادوار استراتيجية اقليمية، وكذلك ايران التي طورت علاقاتها مع كرد العراق ، وهذه المواقف مختلفة عما كانت عليه ابان الحرب الباردة ، التي كانت تجسيداً لحالة التعاون في اغلب المراحل الزمنية بين دول الاقليم لعدم اعطاء الكرد حقوق واسعة وتطويقهم واعتماد قضاياهم شأناً داخلياً ، وقد أظهر التدخل الانساني عملياً كياناً كردياً اصبح بحكم الامر الواقع ، وهو الكيان الذي تطور حتى وصل المستوى القائم في اطار الدستور العراقي الدائم لعام ، اقامة فيدرالية كردستان وبصلاحيات عريضة وواسعة) .

وقد منحت الحرب ايران مكاسب بلا عناء ، اذ اعترف العراق بمعاهدة التي ابرمها شاه ايران وصدام حسين ، بعد ان الغاها العراق في بداية حربه مع ايران ، ومن ثم اعيد الاعتراف بحدود العراق مع ايران ، كما عدت عشرات الطائرات العراقية التي اودعها العراق في اراضيها تعويضات حرب ، ووقفت ايران من حرب الخليج موقف المتفرج (ظاهرياً) واستغلت الموقف بانتهاك سيادة شمالي العراق بحجة مطاردة الحزب الديمقراطي الكردستاني الايراني .

كما اتخذت ايران موقفاً حذراً تجاه حالة الفوضى في الشمال العراقي خوفاً من امتدادها الى داخل ايران وتهديد امنها واستقرارها ، وقد ظهر من الدلائل ما اشار الى تورط ايران في تلك الاحداث التي اجتاحت وسط وجنوبي العراق .

وفيما يشبه التطور النوعي ازاء المسألة الكردية في ايران بين عامي – ، قصفت ايران قرى ومدن في كردستان العراق بهدف تتبع عناصر الحزب الديمقراطي الكردستاني الايراني الذي لجأ بعضاً من قياداته الى شمالي العراق ، ونفذ الحزب هجمات ضد ايران ، كما حدث في شمالي العراق ، وتحديداً في الحدود مع ايران ، اذ لجأ عدد من عناصر الحركة الاسلامية الكردستانية في اعقاب هجمات الاتحاد الوطني الكردستاني على معاقل الحركة في العام ، وكانت علاقة ايران والاتحاد الوطني الكردستاني في ذلك الوقت غير ودية بسبب اتهام ايران لعناصر الاتحاد الوطني بتقديم مساعدات للحزب الديمقراطي الكردستاني الايراني .

وقد دخلت المسألة الكردية في تلك المرحلة في سياق محاولات السياسة الايرانية للتأثير في الوضع السياسي العام في العراق ، وحاولت فرض سياستها ازاء تطورات المسألة ، وتضاعف النفوذ الايراني في شمالي العراق عقب المعارك بين الحزبين الكرديين العراقيين (الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني) ، وما لبث ان تغير موقف ايران بعد اتفاقهم مع تركيا على منع عناصر حزب العمال الكردستاني التركي الانتقال من شمالي العراق الى ايران ، وهو ما شكل دعماً غير مباشر لجهود ايران لاحتواء اتساع نطاق تأثير المنطقة الكردية ، بما يكشف عن الخط السياسي لحكومة ايران اتجاه المسألة الكردية ، وهو ما عبر عنه الرئيس الايراني الاسبق هاشمي رفسنجاني بقوله : ان اقامة دولة كردية هو من قبيل المستحيلات [49] ، ووصف اعلان الفيدرالية من برلمان كردستان العراق خطأً سياسياً كبيراً ، لان كردستان العراق منطقة مغلقة ولا منفذ لها الا عن طريق الدول المحيطة بها ، التي عدت قرار البرلمان باعلان الفيدرالية من طرف واحد تهديدا

---

[49] **فلك الدين كاكه يي ، عقليات الحرب الباردة والموقف من الكرد ، صحيفة الزمان ، العدد ( ) ، بغداد في /// .**

[50] **عبد المنعم المراكبي ، حرب الخليج والتكامل الوطني في العراق– الاكراد دراسة حالة ، القاهرة : مكتبة مدبولي ، – .**

[51] **مقتبس من ثناء فؤاد عبد الله ، اكراد ايران بين الصراع الداخلي وصيغة التوازنات الاقليمية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ( ) ، القاهرة : مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية .**

لأمنها الوطني ، وهو ما دفع دول المنطقة التي تحوي وجوداً كردياً الى ان تقوم بعزل المنطقة الكردية في العراق والعمل على انشاء الية للاجتماع الوزاري الثلاثي التركي – الايراني – السوري ، للتنسيق حول تطورات المسألة الكردية في العراق [52]، والاتفاق على معارضة تقسيم العراق .

وفي اعقاب الصراعات الكردية – الكردية ، وتمكن الحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي من السيطرة على شمالي العراق بدعم من الحكومة العراقية عام ، قامت ايران بتوفير الملجأ لقيادات الاتحاد الوطني الكردستاني ودعمها بالاسلحة والعتاد والمقاتلين والمعلومات حتى استطاع استعادة مدينة السليمانية في تشرين الاول ، ولولا الدعم الايراني لما تمكن الاتحاد الوطني الكردستاني من تحقيق ذلك ، وقد تغاضت الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة عن التدخل الإيراني في دعم الطالباني نكايةً بالرئيس العراقي الأسبق صدام حسين وحليفه مسعود البارزاني ، ناهيك عن اضعاف العراق وتقييد حركته الاقليمية

وانطلاقاً من خوف ايران من تأثير الحركة الكردية في شمالي العراق على امنها القومي بادرت عن استعدادها للتوسط بين الفصيلين الكرديين العراقيين ، وجاءت المبادرة على لسان وزير خارجيتها انذاك علي اكبر ولايتي عام ، اذ كانت المبادرة تسعى ضمن غايات عريضة الى تجنب حركة نزوح ولجوء كردي واسع النطاق في المنطقة ، قد تدفع بتركيا الى تنفيذ اجراءات من جانب واحد ، وبضمنها اجتياح جزء من كردستان العراق ، وبما يدفع قوات التحالف الموجودة في شمالي العراق الى زيادة عددها لمواجهة الوضع الناشئ ، وفي الحالتين الوضع غير مقبول في عواصم الدول الغربية .

وبالفعل تقدمت ايران للوساطة بين زعماء الكرد جلال الطالباني ومسعود البارزاني بعد فشل محادثاتهما في العاصمة الايرلندية (دبلن) في ايلول ، التي جرت برعاية امريكية تركية) .

وبالرغم من التدخلات الايرانية في شمالي العراق ، إلا أن هذا التدخل بدوره حدودا لا يمكنه تجاوزها ، وهو عدم تغيير شكل الدولة العراقية واعطاء الكرد حقوقا تؤثر على كرد ايران ، وفي هذا السياق تصدت ايران لمشروعين مختلفين استهدفا تغيير شكل الدولة العراقية بتعديل حدودها فضلا عن تقييدها ، فالمشروع الاول مقدما من الاردن لأقامة نظام كونفدرالي في العراق ، ورفصته ايران كما رفضته سابقا عند طرحه من احدى القوى الكردية ، لأن انعكاساته السلبية عليها ستكون شديدة الوطأة ، إذ قد يؤدي الى مطالبة كرد ايران بمطاليب مماثلة ، أما المشروع الثاني فهو المشروع التركي الخاص باقامة منطقة امنية عازلة في شمالي العراق ، وهو المشروع الذي انتقدته بشدة ، وذلك خشية أن تستخدم هذه المنطقة ضدها من قبل المعارضة الايرانية والاستخبارات الامريكية والاسرائيلية ، فضلا عن أثره في الاخلال بالتوازن الاقليمي ، وزاد من صلابة الاعتراض الايراني الزج بالمشكلة التركمانية ، وزعم تركيا حمايتها لحقوق التركمان ، وهو الأمر الذي قد يثير جدلا حادا قد تعقبه مشكلات حول وضع هذه الاقلية داخل ايران ذاتها ، وهو ما أدى الى توتر العلاقات بين البلدين وتبادل الاتهامات بالتجسس والارهاب وطرد الدبلوماسين ، وادانة تركيا ايران بدعم المتطرفين الاسلاميين لها ، وادانة ايران تركيا بتمكين اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية من التجسس عليها .

كما عملت ايران قبل اندلاع الحرب على معارضة الحرب الامريكية على العراق ، ادراكا منها لنتائج هذه الحرب لانها ستكون خطوة نحو تسهيل ضرب ايران لاحقاً ، وعندما سهلت ضمناً احتلال العراق عام ، رفضت تقسيم هذه الدولة وقيام دولة كردية في شماله ، اذ عدته خطر يهدد سلامة اراضي كل الدول التي تقتسم كردستان ، ولا زالت لا تعرف

---

[52] عبد المنعم المراكبي ، المصدر السابق ، ص – .

[53] وليد عبد الناصر ، اكراد العراق وتأثير البيئتين الاقليمية والدولية ، مجلة السياسة الدولية، العدد ( )، القاهرة : مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، – .

[54] احمد السيد تركي ، القضية الكردية في العراق ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ( ) ، القاهرة : مركز الاهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، – .

[55] السيد عبد المنعم المراكبي ، المصدر السابق ، ص .

[56] المصدر نفسه ، ص – .

حجم التعهدات والالتزامات الامريكية – الايرانية ، التي دفعت أيران قبل الحرب الى القبول ضمنياً بسياسة الولايات المتحدة لتغيير نظام صدام حسين .

واستمرت الخلافات المشوبة بالتوتر تطبع علاقة البلدين اثناء الحصار الدولي على العراق ، والذي استمر من عام حتى عام ، وبعد سقوط صدام حسين اظهرت ايران ابتهاجها بزوال هذا النظام الذي يعرف في الذهنية الايرانية بالذكرى المزعجة ، وتعززت علاقة ايران بالعراق .

وفي اعقاب الحرب كشف الكرد في العراق عن توجهاتهم التي دفعتهم للاسهام في الحرب الامريكية ضد العراق عام ، إذ صرح بعض قادة الكرد بأن المطاليب الكردية تتجاوز الفيدرالية التي كانت غاية معلنة لهم ، مع ضرورة وجوب التمثيل الكردي في الحكومة المركزية ببغداد ، والحصول على نسبة من ميزانية العراق ، فضلاً عن التعويضات بما لحق بالاقليم من اضرار طوال السنوات الماضية ، والاهم من ذلك المطالب الكردية في الموصل وكركوك ، ومع ان مطلب الفيدرالية كان من الممكن ان يتحقق لانه يعد حقاً لكرد العراق ، غير ان المطلب الخاص بضم الموصل وكركوك قد يكون صعب المنال ، ان لم يكن مستحيلاً لما لهاتين المدينتين من اهمية خاصة للامريكان ، ناهيك عما يمكن ان ينشأ بسببه من صراع حاد بين تركيا والكرد ، وعلى حد تعبير الكاتب الامريكي في قضايا السياسة الخارجية التركية مايكل غنتلر بأن الكرد يلعبون بالنار .

وانتهت الادارة الامريكية وارادة القوى السياسية التي وضعتها في سدة الحكم عام الى وضع مسودة دستور يقيم الفيدرالية في العراق ، دون ضمانات باستمرار وحدة العراق ، وقد اقر دستور دائم للعراق في تشرين الاول بعد الاستفتاء عليه ، واستطاع الكرد على اثرها الحصول على اعتراف رسمي عراقي بأن كردستان العراق اقليم فيدرالي له امتيازات وصلاحيات واسعة ، الا ان الامال الكردية التي انبعثت مع بداية الحرب الامريكية على العراق عام سرعان ما تضاءلت مع تغير الاحداث، ذلك ان الطرح الفيدرالي الذي طمح اليه الحزبين الكرديين العراقيين اثر عليه متغيرين أ– تعاطي الولايات المتحدة مع مجريات الحرب واثارها ، اذ بعد زيارة جي كارنر الى شمالي العراق في نيسان والقاءه كلمة امام البرلمان الكردي لم يشر الى الفيدرالية ، بل تحدث عن تجربة الحكم الذاتي في شمالي العراق ، ودون ان يتطرق الى المستقبل الكردي . – تضمن تقرير وزارة الخارجية الامريكية المرسل الى ادارة الرئيس جورج ووكر بوش تصوراً لعراق ما بعد صدام حسين ، مع توضيح مخاطر قيام دولة فيدرالية ، ونصح التقرير باقامة حكم ذاتي موسع للكرد وبحكومة مركزية في بغداد ، ولو عملت الادارة الامريكية بمضمون ذلك التقرير فانها كانت ستتخلى عن احد اهدافها التي سبق ان اعلنتها باقامة كيان فيدرالي في العراق .

واذا ما اتينا الى العلاقات العراقية – الايرانية ، سنلاحظ انها شهدت تطوراً مستمراً منذ العام ، واسباب ذلك تكمن ان اغلب القوى المؤثرة والمتخذة للقرار في الحكومة العراقية هي حليف رئيس لايران ، وهو ما اوجد حالة من الشراكة العراقية – الايرانية ، ولاسيما بعد تحول العراق من دولة معادية الى دولة صديقة ، وعلى الرغم من هذه العلاقة القوية ، فان هناك اعتراضات عراقية حول ذلك ، وقد عبر عنها وزير الخارجية هوشيار زيباري بقوله في – – ، ان هناك خلافاً بين العراق وايران حول تثبيت وترسيم الحدود البرية والبحرية والنهرية ، ودعمها لمجاميع مسلحة ، ولدينا مشكلات مع ايران حول شط العرب الذي انحرف عن مساره ، وقد اضاف ان العراق يحاول منذ مدة اقناع الجانب الايراني باهمية البدء بالتحرك لحل تلك الخلافات ، ولكن دون جدوى ، وهو ما يمكن تفسيره ان الوضع سيظل على حاله لمدى زمني مفتوح ، مما يتيح لايران تحقيق مكاسب مهمة خالقة وضعاً جديداً يصعب على العراقيين تغييره في ظل المعطيات

---

[57] **عبد الجليل زيد المرهون ، امن الخليج والمتغير الامريكي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ( ) ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، . :**

[58] **Anoushiravan Ehteshami , Iran – Iraq Relation after Saddam , Washington Quarterly Automn 2003**

[59] **مايكل م. غنتلر ، مستقبل الكرد في العراق بعد انتخابات كانون الثاني ، عن كتاب الاثنية والدولة – الاكراد في العراق وايران وتركيا ، ترجمة عبد الاله النعيمي ، بغداد – بيروت : الفرات للنشر والتوزيع ، .**

[60] **للتفصيل ينظر : محمد الطاهر محمد ، المصدر السابق ، ص .**

القائمة [61]، وما يعزز ما نذهب اليه هو القصف الايراني يومياً للقرى والقصبات الكردية الحدودية في شمالي العراق ، وهو ما أدى الى تشريد اكثر من ( ) عائلة كردية حتى أواخر العام ، يعيشون في مخيمات بائسة وتحت ظروف صعبة قاهرة [62].

فايران تريد احكام السيطرة على مجريات الامور في العراق ، حتى يظل تابعاً لاطول مدة زمنية ممكنة ، وفيها ستفرض وجهة نظرها في حسم القضايا الخلافية ، ولعل الملف الكردي واحداً من اهم الملفات العالقة في العلاقات العراقية – الايرانية ، والتي ستتعامل معه ايران من منطلق مصالحها اكثر منه من منطلق علاقاتها مع القيادات الكردية العراقية .

المحور السابع : مستقبل العلاقات العراقية – الإيرانية في ضوء العامل الكردي

يمكن القول ان مستقبل العلاقات العراقية – الايرانية في ضوء العامل الكردي يبقى مرتهن بملفات متعددة يرتكز في الاصل على اتفاقية الجزائر واعادة النظر فيها ، ناهيك عن رغبة العراق في دعم العملية السياسية في اغلاق ملفات غير محسومة وامثلتها ملفات الحرب العراقية – الايرانية كملف التعويضات التي طالبت بها ايران العراق في الامم المتحدة وملف المفقودين والاسرى وتبادل رفاة الشهداء من كلا الطرفين ، واعادة ترسيم الحدود بين الطرفين ، وايقاف التدخلات الايرانية في دعمها للعناصر المسلحة ، فضلاً عن قدرة تأثير المتغير الخارجي في دائرة نمط العلاقات نحو التعاون او الصراع .

ان هذه الاطلالة هي محاولة متواضعة نجتهد في قراءة ما يحدث في الاقل عند الالفية الثالثة مستندين لوقائع تحدث او ما حدثت ، ويمكن ان نؤشر تطور هذه الاطلالة المستقبلية بالاحتمالات الاتية :

الاحتمال الاول : التعاون

يقوم هذا الاحتمال على فرضية فحواها ان معالجة ملفات العلاقات العراقية – الايرانية ، سيؤدي في المحصلة النهائية الى تفعيل العلاقات بين البلدين ، وهذا ما سينعكس بصورة ايجابية على الطرفين ، ناهيك عن استقرار البيئة الاقليمية والحد من تدخل المتغير الخارجي المهدد للنظام السياسي في العراق .

وعند محاكاة هذا الاحتمال في ظل الواقع المعاش في العلاقات العراقية – الايرانية ، فأن العلاقات ستكون فاعلة في ظل حاجة العراق لدعم اقليمي ولاسيما ايران ، لطبيعة العلاقات والحدود المشتركة التي تفرض نمطاً من المشاريع المشتركة ، ناهيك عن وجود ملفات مشتركة تجعل البلدين هما القوتان الفاعلتان في الشرق الاوسط ، ولذلك فأن بناء علاقات تعاونية فاعلة سيدعم الطرفين العراقي والايراني .

الاحتمال الثاني : الصراع

يقوم هذا الاحتمال على فرضية فحواها أن عدم معالجة ملفات العلاقات العراقية – الايرانية في ظل عدم قدرة الحكومة العراقية على بناء اجماع وطني للسياسة العراقية تجاه ايران ، سيؤدي الى بناء علاقات تصارعية بين البلدين ، لأن المتغيرات الداخلية قد تؤدي في اطار الملفات المذكورة في ارساء الصراع ، وبالتالي يمكن استغلال مكامن الصراع من القوى الخارجية على الصعيدين الاقليمي والدولي .

وعند محاكاة الفرضية في الواقع المعاش للعلاقات العراقية – الايرانية لافتراض هذا الاحتمال ، فأننا نجد العلاقة بين الجانبين من التعقيد ، لأن الصراع ليس في مصلحة البلدين ، لاسيما ان البيئة الاقليمية والدولية غير منضبطة ، وهو ما ستنعكس سلبيا عليهما ، وبالتالي تصبح احدى اكثر العلاقات تعقيداً وحساسية وعدائية .

الاحتمال الثالث : التفاعل الايجابي

يقوم هذا الاحتمال على فرضية فحواها أن ملفات الخلاف غير المحسومة بين البلدين تحتاج لوقت طويل لحلها ، لأهمية الملفات وحساسيتها ، وبالتالي فأن عدم ضبط ميكانزم العلاقات بينهما ستؤدي الى كارثة لا تحمد عقباها في المنطقة ، لذلك فأن التفاعل الايجابي والحوار في ملفات الخلاف ، ولاسيما اتفاقية الجزائر ، التي تعد من وجهة نظر الحكومة العراقية غير مقنعة ، وعليه لابد من اعادة النظر فيها ، تبعاً لتغيير البيئة السياسية العراقية ، فضلاً عن العراق

---

[61] **مقتبس من محمد سعد ابو عامود ، المصدر السابق ، ص – .**

[62] **للتفصيل ينظر : ماجد الدباغ ، سلاماً ... صور أبلغ من الكلام ، مجلة الصوت الاخر ، العدد ( ) ، اربيل : اقليم كردستان العراق ، ... .**

الذي بات لا يجد تلك الممرات البحرية المهمة إليه سوى شط العرب ، لذلك لابد على الحكومة العراقية ان تجعل من اتفاقية الجزائر المدخل الحقيقي لقياس النوايا وسبل تعزيز ايجابياتها والقدرة على الحد من سلبياتها ، بما يحقق للبلدين المصلحة المشتركة في اقامة علاقات بعيدة المدى .

ويؤدي السياسيون دوراً كبيراً في اعادة قراءة وترتيب وتحليل وبناء هذه العلاقات على وفق مصالح البلدين، المصالح المتكافئة والعلاقات الايجابية المتبادلة والنأي عن تراكمات التاريخ واشاعة الحوار العقلاني والتوازن الايجابي ، وترك القراءات السلبية والخطابات التحريضية السياسية والقراءات السياسية العدائية التي تخدم الاعداء فقط ، لأن هناك كثير من العوامل المشتركة التي تؤلف محوراً رئيساً في العلاقة بين البلدين على اساس متين وأمثلتها العامل الديني والعامل الجغرافي والعامل الثقافي والعامل الاجتماعي والعامل الاقتصادي والعامل السياسي .

وفي ضوء هذه الاحتمالات يمكن القول ان الاحتمال الثاني (الصراع) هو السائد لمستقبل العلاقات العراقية – الايرانية ، والذي يمكن ان يستمر لمرحلة زمنية قادمة ، لأن الميراث السلبي والخبرة التصارعية بين البلدين أسهمت الى حد كبير في استمرار التدخلات الايرانية في شؤون العراق الداخلية عبر المسألة الكردية ، وعلى الرغم من القواسم السياسية المشتركة التي تجمع الدولتين حالياً ، وفي مقدمتها معارضة السياسة الامريكية في المنطقة ، إلا أنه لا يلوح في الافق ما يشير الى ان ايران ستوقف تدخلاتها في شمالي العراق ، لاسيما وأن التطلع الايراني لدور اقليمي ودولي متميز في الخليج والوطن العربي وجواره ما يزال قائماً ، ناهيك عن استمرار حالة الوهن والضعف في الوضع العراقي والعربي على الصعيدين العسكري والاقتصادي أثر الحرب ضد العراق ما تزال تشكل عامل اغراء لايران للاستمرار في نهجها التدخلي ، علاوة عن غياب التفاهم العراقي – الايراني حول سبل معالجة المسألة الكردية عبر الاتفاق الثنائي او المؤتمر الاقليمي هو الذي سيبقي باب التدخل الايراني لاثارة هذه المسألة أجل غير مسمى ، مما يشكل تهديداً مفتوحاً واضح المعالم للامن الوطني العراقي .

لذلك فأن ما نخلص إليه هو ضرورة دراسة البلدين (إيران والعراق) المسألة الكردية دراسة مستفيضة ، وذلك لخطورة تركها من دون حل سياسي عادل على الامن والاستقرار ، في هذه المنطقة الحساسة من العالم لأنها ترتبط بالأمن القومي لشعوب المنطقة برمتها ، ولأنها كانت مثلها مثل أي قضية يمكن ان تكون مدخلاً للتدخلات الخارجية ، ولابد من الاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكردي كسبيل وحيد لاعادة الاستقرار والأمن والسلام والتنمية والتكامل الاقليمي للمنطقة ، وكل الحلول الاخرى ليست إلا حلول جزئية وقتية ، ولا تؤدي الا مزيد من الدمار والضحايا .

وفي ضوء ذلك فأن المطلوب ادراك هذه الدول لتلك الحقيقة وضرورة ايجاد توافق اقليمي للتنسيق فيما بينها ويحفظ حقوق أقلياتها ، وتفعيلها وتثبيتها دستورياً وقانونياً وكفالة الالتزام بها .

الخاتمة :

لقد تبين في البحث حقيقة مفادها ان الاهمية البالغة للمنطقة والتعقيدات والمصالح الموجودة فيها، وامكانية استخدام العامل الكردي مدخلاً للتأثير فيها ، دفع بعض الدول والقوى الكبرى الى الاهتمام بالمسألة الكردية وتوظيفها لتنفيذ سياساتها الخارجية ، علاوة على دول الاقليم ، ولاسيما ايران التي لجأت لتصفية حساباتها مع العراق باستخدام الورقة الكردية ، بالرغم من الازدواجية التي تقع فيها ، فهي تقمع الكرد في اراضيها ، وتدعمهم في العراق ، وفي الحالتين يجري تجاوز نتيجة ان لا استقرار للمنطقة دون ايجاد حل شامل للمسألة الكردية التي تهدد دول الاقليم برمته .

ولجأت دول الاقليم في اغلب الاحيان الى الدعم المتبادل للكرد المعارضين ، بقصد استنزاف خصومهم ودفعهم لتغيير سياستهم ، بمعنى ان القصد من دعم القوى الكردية ، سواء جرى من الجانبين الايراني والعراقي فأنه يكمن في استنزاف الدولة التي تحكم وجوداً كردياً حتى تغير سياساتها وتتخلى عن طموحاتها، وقد يكون القصد تغيير نظام الحكم ذاته

---

[63] **حسين علاوي خليفة ، العلاقات العراقية – الايرانية في ضوء اتفاقية الجزائر – رؤية مستقبلية ، عن الاعمال الكاملة للموسم الثقافي العلمي لكلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين للمدة من –/ / الى / / ، جامعة النهرين : كلية العلوم السياسية ، / –**

والاتيان بنظام بديل موال للدولة الداعمة ، مثل دعم ايران للكرد في العراق من اجل اسقاط حكم عبد الكريم قاسم في الستينيات .

وان استمرار طرح المسألة الكردية من دون ايجاد حل عملي مقبول من شأنه ان يجعل تلك المسألة مصدر استنزاف اقليمي ، وحتى الفيدرالية التي حصل عليها الكرد ، يلحظ انها دون مستوى طموحات الكرد الذين انطلقوا في مشروع تأسيس مرتكزات دولة تنتظر اعلان مؤجل لاقامتها ، اما في ايران فأنه جرت محاولات عدة لدمج الكرد ببنية النظام تحت خطاب ان الفرس والكرد ينتميان الى جنس واحد هو الجنس الاري .

واليوم ان أي توسع في قوة الحكومة المركزية في العراق وحدوث تغيير في توجهاتها ، مع دعم إي تدخل دولي الى الضد من ايران سيجعل من كرد ايران عرضة للاستثمار ، ويجعل من كرد العراق عرضة للضغط من اجل تقليل صلاحياتهم ، ومن ثم فان أي توتر في العلاقات العراقية – الايرانية سيعيد طرح المسألة الكردية في ثناياها ، كما حدث في العقود الثلاثة الاخيرة .

ومع تغير موازين القوى والمناخ الدولي ، فان اقامة دولة كردية في المنطقة يمثل تفكيكاً لدولة قائمة ، وهو ما يؤثر على التوازن الاقليمي البالغ الحساسية ، لانه يمثل مساساً وتهديداً مباشراً على امن دول الاقليم ، والدولة التي ستظهر ، ستؤدي الى اعادة النظر بالحسابات الاستراتيجية والمصالح القومية ، ويتوجب على الدول القائمة مراعاة مصالح الدولة الجديدة التي ستحظى برعاية دولية كشرط لازم لاقامتها ، وطالما ان هناك امتداد ووجود كردي في ايران وتركيا لا زال غير متمع بحقوق سياسية قومية ، فان تداعيات اقامة هكذا دولة ستصيب مصالح كل من ايران وتركيا فيما يتعلق بالوجود الكردي على اراضيهما ، مما يصعب معه حصر الاحتمالات القابلة للملاحظة بين احتمالين رئيسين هما : اقامة دولة كردية في كردستان العراق معزولة عن محيطها الاقليمي ، اذ تحترم مصالح دول الاقليم بالتزامات تعاقدية ، او تتدخل دول الاقليم ولاسيما ايران وتركيا عسكرياً لاجهاض هكذا دولة وتتقاسما ممتلكاتها.

ان الامتداد الكردي على جانبي الحدود المشتركة بين العراق وايران يمكن ان يكون مدخلاً للتواصل والتعاون والتكامل في العلاقات العراقية – الايرانية، بدل من ان يكون عامل اضطراب وعدم استقرار، اذا ما عولجت المسألة الكردية بلغة الحوار، واندمج الشعب الكردي طواعياً في النسيج الوطني لهذه الدول، او ان يصل النسيج الوطني الى مرحلة التخيير للمكونات القومية بين الاندماج في النسيج الوطني او الانفصال في كيان مستقل ، تجنباً لاستمرار استنزاف الموارد الوطنية، ومن الخطأ التصور ان حل المسألة القومية الكردية على المدى البعيد تحقق بوعود القوى الدولية، وانما تتحقق حقوق الكرد عبر اعلاء شأن الوطنية، وبضمان استقلال الدولة المركزية في بغداد، وهذا يتطلب المشاركة السياسية الموضوعية في تسيير امور البلاد وحفظ امنها واستقرارها على وفق نظرة شمولية للمصلحة الوطنية التي تحقق مصلحة كل الاطراف مجتمعةً لا متجزئة، واعتماد الحوار الديمقراطي خياراً وحيداً مهما كانت الخلافات في وجهات النظر.